لان الشيء الواحد قد يكون له اسباب جمة بعضها اقرب من بعض وروي
ان صلى الله عليه وسلم نهى عن التنطع فيها شديدا وقال ترتجوا
الودود الولود فاني مكاثر بكم الامم يوم القيمة وبلوا رحامكم والله
ولما كان الرفق يمن على اكرام فيه بعد التقييد بالتبعيض بقوله حلالا
طيبا وهو مفعول لكلوا ومما حالا منه تقدمت عليه لانه نكرة
وقوله تعالى واتقوا الله تاكيد للتوصية بما امر الله به ورزاه فانه كمل
بقوله الذي انتم به مؤمنون لان الايمان به يوجب التقوى في الاتيان
الى ما امر به وعما نهى عنه لا يؤاخذكم الله باللغو الكائن في ايمانكم
هو ما يبدو من المرء بلا قصد كقول الانسان لا والله وبلى والله وهو الذي
ذهب اليه الشافعي رحمه الله وقيل هو الحلف على ما يظن انه كذلك
ولم يكن والية ذهب ابو حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤاخذكم بما
عاقدتم اي وثقتم الايمان عليه بان حلفتم عن قصد وروي ان
الحسن سئل عن لغو اليمين وكان عنده الفرزدق فقال يا ابا سعيد
دعني اجيب عنك فقال وليست بماخوذ بلغو تقوله اذا لم تعقد
عاقدته الم ترايم والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم اذا حنثتم اي
بنكث ما عقدتم تحنث في التقدير باحد امرين للعمل به وقرا ابو بكر
يؤاخذكم بالالف للمرة واوا مفتوحة وقرا ابن كثير وابن عامر
عاقدتم بالالف بعد العين وتخفيف القاف والباقون بغير الف مع
تشديد القاف فكفارته اي اليمين اذا حنثتم فيه التي تذهب
اثمه وتزيل اثره بحيث تصير وانكم لم تحلفوا اطعام عشرة مساكين
اي بكل مسكين عندنا ونصف صاع عند ابي حنيفة من اوسط اي اعدل
ما تطعمون منه اهليكم من رديء ولا من اعلاه ولا من دنياه او كسوتهم
سميت كسوة كتمر من عمامة وازار وسراويل ومنه قولهم

وكان

وكان وجوبها على الرجل فان لم يجد له ليسه لو قدح اثم لكانت عليه الكسوة
عليه عينا كانت واجبة اذ يجوز ان يجب شيء ويزداد اعتبر في الملة بسبها والكفر
بقيها فانكر ابو حنيفة رحمه الله واحد وعليه الشافعي والبيضاوي
بعد والقياس هو الاول نزد وهو سبب رخصة فيه تغليظ الزكاة ونحوه
كذلك عما لا يسع كسوة او تحرير رقبة اي عتق مؤمنة كما في كفارة القتل والظهار
قال الطحاوي على القياس وجوز ابو حنيفة عتق الكافرة في كفارة الا
للقتل وخرج بالتحرير بين عقله التدبير والكتابة والاستيلاد ويجزي اعمى واقطع
ومقطوع احد الشفتين او اليدين او الرجلين او الاذنين او الانف او الاصابع
فاقد احد ما في كل يد او رجل او اصبع منها او اشل او ذاهب الاسنان
او اكثرها او الشعر او الحاجبين او اللحية او الثدي او الذكر او الانثيين
او الشفرين او الاليتين او الاصبع الزائدة او الشلاء او الخصي او المجبوب
في وجوب العمل كما ذهب اليه جمع من السلف وذهب الحسن البصري الى ان الشلاء
قوله تعالى والسلق بالسنة حداد قطعوا بها السنتهم والذين عادة الثنا
رحمه الله تعالى حمل المطلق على المقيد من جنسه وهو الظهار والقتل
اجيب بانها اية المدينة من سنة حداد تلاوة وحكما ولان المطلق
هاهنا افترقا بين اصلين يجب التتابع في احدهما وهو كفارة الظهار
والقتل والتركيب في الاخر وهو قتل مضاف بخلاف احد الاصلين فيه
التتابع بطريق الاولى ولانه تتابعا خرج مخرج من خلق ابي حنيفة فانه
يشترط تتابعها بنفسه الواجد بالجيم الذي يقدر على المال الذي يعرفه
في الكفارة كمن يجد كفايته وكفاية من تلزمه مؤونته فقط والوجد
ما يفضل عن ذلك وعنا ذلك انه من جاز له اخذ سهم المفرط
فالعجز عنه العدم والكفاية ان يكون له اصول او عروض لا غنى
عنها او ضياع لا يدر ما يسد الخلة منها ولا يكلف بيعها
واتخاذ ما ذكر اي المذكور من كفارة ايمانكم اذا حلفتم
واحفظوا ايمانكم اي عن الحنث فلا تحلفوا او احفظوا اعمالكم